Distr.: General
7 February 2002

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/56/L.54 وAdd.1)]

٥٦/١٠٦ – تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٧/١٦٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و٤٨/٢٠١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و٤٩/٢١ لام المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و٥٠/٥٨ زاي المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و٥١/٣٠ زاي المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و٥٢/١٦٩ لام المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و٥٣/١ ميم المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و٥٤/٩٦ دال المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و٥٥/١٦٨ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وكذلك إلى قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المساعدة الطارئة المقدمة إلى الصومال،

وإذ تشير أيضا إلى قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وإلى جميع القرارات اللاحقة ذات الصلة التي حث فيها المجلس، في جملة أمور، جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال على أن تيسر جهود الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الإنسانية الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى السكان المتضررين في الصومال، وأكد فيها من جديد الدعوة إلى الاحترام الكامل لأمن وسلامة موظفي تلك المنظمات وضمان حرية التنقل الكاملة لهم في مقديشو وما حولها، وفي سائر أرجاء الصومال،

وإذ تشير كذلك إلى بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١[(١)] الذي يؤكد فيه مجلس الأمن من جديد على تأييده لنتائج مؤتمر السلام الوطني الصومالي، المعقود في عرتة، جمهورية جيبوتي، ولإنشاء الجمعية الوطنية الانتقالية والحكومة الوطنية الانتقالية ، ويحث فيه الحكومة على أن تواصل، بروح الحوار البناء، عملية إشراك جميع المجموعات في البلاد، بما في ذلك المناطق الشمالية – الشرقية والشمالية – الغربية، بهدف الإعداد لوضع ترتيبات الحكم الدائم من خلال العملية الديمقراطية،

---

(١) S/PRST/2001/30؛ انظر قرارات ومقررات مجلس الأمن، ٢٠٠١.

وإذ تلاحظ التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وفي منتدى شركائها، وحركة بلدان عدم الانحياز وغيرها في الجهود المبذولة من أجل حل الأزمة الإنسانية والأمنية والسياسية في الصومال، ومع مراعاة احترام سيادة الصومال وسلامة أراضيه ووحدته،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام من أجل مساعدة الشعب الصومالي في جهوده الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية،

وإذ تشيد بمبادرة رئيس جمهورية جيبوتي الهادفة إلى إعادة السلام والاستقرار إلى الصومال، وإذ تلاحظ مع التقدير ما بذلته حكومة جيبوتي وشعبها من جهود لاستضافة وتيسير مؤتمر السلام الوطني الصومالي،

وإذ ترحب بنتائج عملية عرتة للسلام، بقيادة جيبوتي وتحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي تنص على إنشاء برلمان وطني انتقالي وتشكيل حكومة وطنية انتقالية،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن الولاية المنصوص عليها في الميثاق الوطني الانتقالي الساري لمدة ثلاث سنوات تشدد على أولويات تشمل المصالحة، وتسريح الميليشيات المسلحة، ورد الممتلكات إلى أصحابها الشرعيين، وإجراء تعداد وطني للسكان، ووضع دستور جديد، وإرساء أسس الديمقراطية، وإعادة التأهيل، والإنعاش، والتعمير،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها الحكومة الوطنية الانتقالية في الصومال لتحقيق المصالحة الوطنية داخل الصومال، وإذ تسلم بأنه قد أحرز في بعض الأقاليم تقدم في استعادة الاستقرار الاقتصادي والإداري، وإذ تحث الحكومة والزعماء السياسيين والتقليديين والفصائل السياسية والتقليدية على بذل كل جهد ممكن لإنجاز عملية السلام والمصالحة دون شروط مسبقة وبالحوار وبإشراك جميع الأطراف انطلاقا من روح الاحترام المتبادل والتسامح،

وإذ تلاحظ مع القلق أن عدم وجود مؤسسات مدنية فعالة في الصومال لا يزال يعيق التنمية الشاملة المستدامة، وأنه رغم أن البيئة في بعض أنحاء البلاد قد أصبحت مواتية بدرجة أكبر للقيام ببعض أعمال التعمير والأعمال الموجهة نحو التنمية فإن الحالة الإنسانية والأمنية لا تزال هشة في الأجزاء الأخرى،

وإذ تؤكد من جديد دعمها للاستراتيجية المشتركة الرامية إلى توفير مساعدة موجهة من جانب منظومة الأمم المتحدة تركز على إعادة تأهيل البنية الأساسية وتعميرها وعلى الأنشطة المجتمعية المستدامة، وعلى الأهمية التي توليها لضرورة التنسيق والتعاون الفعالين فيما بين وكالات الأمم المتحدة وشركائها،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام[٢]،

وإذ تعرب عن بالغ تقديرها لما يقدمه عدد من الدول والمنظمات ذات الصلة من مساعدة إنسانية ودعم لإعادة التأهيل بغية التخفيف مما يعانيه السكان المتضررون في الصومال من مشاق ومآسي،

---

(٢) A/56/389.

وإذ تسلم بأنه رغم أن الحالة الإنسانية في بعض أجزاء الصومال لا تزال هشة، إلا أنه يوجد ما يدعو إلى مواصلة عملية الإصلاح والتعمير الجارية جنبا إلى جنب مع عملية المصالحة الوطنية، دون المساس بتقديم المساعدة الغوثية الطارئة، حيثما وكلما لزمت، وحسبما تسمح به الحالة الأمنية،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن احتمالات القيام بأنشطة إنسانية وتعميرية وإنمائية قد أصبحت أفضل في بعض أنحاء البلد، بفضل إقامة هياكل إدارية أقوى، والالتزام المتمثل في إرساء دعائم حكم القانون بصفة عامة، وما تقوم به بعض السلطات الإقليمية وفئات المجتمع المدني من دور قيادي يرمي إلى إيجاد بديل يضم الجميع عوضا عما كان سائدا في الصومال من انقسام بين الفصائل،

وإذ تلاحظ مع التقدير أيضا جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى التعامل مع المجتمعات الصومالية على الصعيد المحلي بشكل مباشر، كلما أمكن ذلك، وإذ تشدد على الحاجة إلى التنسيق مع الحكومة الوطنية الانتقالية والسلطات المحلية والإقليمية،

وإذ ترحب بأن الأمم المتحدة، في شراكة مع شيوخ الصومال وغيرهم من القادة المحليين والنظراء المحليين من ذوي المهارات على مستوى القاعدة الشعبية، ومع المنظمات الصومالية المهتمة والمهنيين المهتمين في الشتات، وكذلك المنظمات غير الحكومية، توالي التركيز على برنامج للمساعدة يضم النهجين الإنساني والإنمائي، نظرا لاختلاف الأوضاع في مختلف المناطق،

وإذ تعيد تأكيد أهمية مواصلة تنفيذ قرارها ١٦٠/٤٧ من أجل إنعاش الخدمات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، على الصعيدين المحلي والإقليمي وفي جميع أنحاء البلاد،

١ - **تعرب عن امتنانها** للجهود الإضافية التي بذلت لتنفيذ قرارها ١٦٠/٤٧ بهدف إنعاش الخدمات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين المحلي والإقليمي وفي جميع أنحاء البلاد؛

٢ - **تعرب عن تقديرها** للأمين العام لما يبذله من جهود متواصلة لا تكل من أجل تعبئة المساعدة المقدمة إلى شعب الصومال؛

٣ - **ترحب** بالجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وفي منتدى شركائها، وحركة بلدان عدم الانحياز وغيرها، للإسهام بشكل إيجابي في عملية المصالحة في الصومال؛

٤ - **ترحب أيضا** باستراتيجية الأمم المتحدة التي تركز على تنفيذ الأنشطة المحلية التي ترمي إلى إعادة بناء البنية الأساسية المحلية وزيادة الاعتماد على الذات لدى السكان المحليين، وبالجهود الجارية التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة، ونظيراتها الصومالية وشريكاتها من المنظمات، لإقامة ومواصلة آليات التنسيق والتعاون الوثيقين المتاحة لتنفيذ برامج الإغاثة وإعادة التأهيل والتعمير؛

٥ - **تلاحظ مع التقدير** النهج الكلي والمحدد الأولويات التي تتبعه منظومة الأمم المتحدة في معالجة الأزمة المستمرة في بعض أجزاء الصومال، بينما تأخذ على عاتقها التزامات طويلة الأجل بالاضطلاع بأنشطة ترمي إلى إعادة التأهيل والإنعاش والتنمية في أجزاء البلد الأكثر استقرارا؛

٦ - **تؤكد** على المبدأ الذي يقضي بأن يتحمل الشعب الصومالي المسؤولية الأساسية عن تنمية بلده وعن استدامة برامج المساعدة في إعادة التأهيل والتعمير، وتؤكد من جديد على الأهمية التي تعلّقها على وضع ترتيبات عملية للتعاون بين منظومة الأمم المتحدة وشريكاتها من المنظمات ونظيراتها الصوماليات، من أجل التنفيذ الفعال لأنشطة إعادة التأهيل والتنمية في جميع أنحاء البلد التي يسودها السلام والأمن؛

٧ - **تحث** جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية على مواصلة تنفيذ قرار الجمعية ١٦٠/٤٧ من أجل مساعدة الشعب الصومالي على الشروع في إعادة تأهيل الخدمات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وفي بناء المؤسسات بهدف استعادة الإدارة المدنية على جميع المستويات في جميع أنحاء البلد التي يسودها السلام والأمن؛

٨ - **تحث بشدة** جميع الفئات السياسية في الصومال، ولا سيما الفئات التي لم تشترك في عملية عرتة للسلام، على المشاركة في عملية السلام الجارية وعلى إقامة حوار بنَّاء مع الحكومة الوطنية الانتقالية، من أجل تحقيق مصالحة وطنية تتيح إمكانية الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التعمير والتنمية، والمحافظة على التقدم الاقتصادي والإداري الذي تحقق في العديد من المناطق؛

٩ - **تهيب** بجميع الأطراف، وبكل واحد من الزعماء السياسيين وكل واحدة من الفصائل السياسية في الصومال، كفالة الاحترام التام لأمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، وضمان حرية التنقل التامة والسلامة وإمكانية الوصول إلى جميع أنحاء الصومال لهؤلاء الموظفين؛

١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تعبئة المساعدة الدولية التي تقدم إلى الصومال في المجال الإنساني وفي مجال إعادة التأهيل والتعمير؛

١١ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة متواصلة ومتزايدة استجابة لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة إلى الصومال في مجالات الإغاثة وإعادة التأهيل والتعمير؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام، نظرا للحالة الحرجة السائدة في الصومال، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.

الجلسة العامة ٨٧

١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١